

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٢٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٤

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية  
لسنة ٢٠٢٤) ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه  
فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي على النحو التالي:-  
أولاً: بإلغاء كافة التعريفات والمعاني المخصصة لها الواردة فيها  
باستثناء تعريف كل من (الفئة) و(الدرجة) و(الراتب الأساسي)  
و(الراتب الأساسي الإجمالي) و(الراتب الإجمالي).

ثانياً: باعتبار ما ورد فيها الفقرة (أ) منها وإضافة الفقرة (ب) إليها  
بالنص التالي:-

ب- تعتمد التعاريف الواردة في نظام إدارة الموارد البشرية  
في القطاع العام حيثما ورد النص عليها في هذا النظام  
مالم تدل القرينة على غير ذلك.

المادة ٣- يلغى نص المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

### المادة ٣-

تسري أحكام هذا النظام على الموظفين المعينين في الدوائر وفقاً لأحكامه.

المادة ٤- يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء كافة الفصول وعناوينها الواردة فيه.

ثانياً: بإلغاء المواد من (٤) إلى (١٦) الواردة فيه .

ثالثاً: بإلغاء عبارة (المادة ٢٥)) الواردة في البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٨) منه والاستعاضة عنها بعبارة (المادة ٩)) وبالغاء نصوص الفقرات (ب) و(ج) و(د) من المادة ذاتها والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

ب- مع مراعاة المادة (١١١) من نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، لا يدفع لأي من شاغلي وظائف الفئة العليا أي بدل أو علاوة أخرى غير منصوص عليها في البندين (١) و(٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة مهما كان اسمها أو نوعها أو مقدارها باستثناء العلاوة العائلية .

رابعاً: بإلغاء الفقرة (د) من المادة (١٩) والمواد من (٢٠) إلى (٢٢) منه.

خامساً: بإلغاء كلمة (اللجنة) الواردة في البند (١) من الفقرة (ب) من المادة (٢٥) منه والاستعاضة عنها بعبارة (الوحدة التنظيمية المختصة بالموارد البشرية) وبالغاء الفقرتين (ب) و(ج) والترقيم (أ) من المادة (٢٦) والمادة (٢٨) منه.

سادساً: بإعادة ترقيم المواد من (١٧) إلى (١٩) والمواد من (٢٣) إلى (٢٧) الواردة فيه لتصبح المواد من (٤) إلى (١١) منه على التوالي.

المادة ٥- يلغى نص المادة (٢٩) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ١٢-

مع مراعاة نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام:-  
 أ- يجوز منح الموظف المعين وفقاً لأحكام هذا النظام أي حافز أو مكافأة مادية أو معنوية أو كليهما وفقاً للأسس والشروط وحالات المنح المحددة بمقتضى التعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب الهيئة شريطة أن لا تتجاوز هذه المكافآت والحوافز (١٠٠%) من الراتب الاجمالي باستثناء السقوف المحددة للمكافآت والحوافز المقررة بموجب التشريعات والتعليمات الخاصة ببعض الدوائر والمتعلقة بمنح المكافآت والحوافز وقرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الشأن.  
 ب- يتقاضى الموظف المعين على الشواغر المدرجة في جدول التشكيلات السنوي الذي صدر بعد سريان أحكام النظام الأصلي المكافآت والحوافز المرتبطة بالأداء فقط وفق الأسس والمعايير المعتمدة من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الهيئة.  
 ج- على الرغم مما ورد في أي نظام آخر، لا تسري أحكام هذه المادة على الموظفين الذين تنظم شؤونهم بموجب أنظمة خاصة بهم.

المادة ٦- يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء المواد من (٣٠) إلى (٧٧) منه.  
 ثانياً: بإلغاء نص المادة (٧٨) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

#### المادة ١٣-

أ- يتم ترفيع الموظف وجوبياً من درجة إلى درجة أعلى منها وإلى الراتب الاساسي الأعلى من راتبه الاساسي مباشرة في الدرجة الأعلى ضمن الفئة الواحدة.  
 ب- تتخذ جميع قرارات الترفيع اعتباراً من اليوم الأخير من شهر كانون الأول من كل سنة.  
 ج- تدرج الدرجات اللازمة لغايات الترفيع في جدول تشكيلات الوظائف وفقاً لأحكام هذا النظام.  
 ثالثاً: بإلغاء عبارة (المادة (٨١)) الواردة في المادة (٨٠) منه والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (١٦)).

- رابعاً: بإلغاء المواد من (٨٢) إلى (٨٥) والمواد من (٨٧) إلى (١٢٩) منه.
- خامساً: بإلغاء الفقرتين (أ) و(ج) والترقيم (ب) من المادة (١٣٠) منه.
- سادساً: بإعادة ترقيم المواد من (٧٩) إلى (٨١) والمادة (٨٦) والمادة (١٣٠) منه لتصبح من (١٤) إلى (١٨) منه على التوالي.

المادة ٧- يلغى نص المادة (١٣١) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

#### المادة ١٩-

- أ- يلتزم الموظف الموفد قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل في بعثة أو دورة خارج المملكة بالخدمة لمدة تعادل ثلاثة أمثال المدة التي استغرقتها البعثة أو الدورة بما في ذلك أي مدة تم تمديدها إليها.
- ب- يلتزم الموظف الموفد قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل في بعثة إلى إحدى الجامعات أو المعاهد الأردنية للحصول على درجة علمية أو شهادة أو موهل علمي تدريبي بعد أوقات الدوام الرسمي بالخدمة بعد انتهاء بعثته لمدة مساوية للمدة التي استغرقتها البعثة. أما إذا كان الموفد متفرغاً للبعثة فيكون التزامه بالخدمة لمدة تعادل مثلي المدة التي استغرقتها البعثة وفي كلتا الحالتين تدفع للموفد الرسوم الجامعية وأثمان الكتب والبدل الذي تحدده الهيئة لتنقلاته.
- ج- يلتزم الموظف الموفد قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل في دورة سواء كانت متصلة أو متقطعة داخل المملكة أو خارجها بكلفة تساوي أو تزيد على (١٠٠٠) دينار بالخدمة لمدة ستة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة وبخلاف ذلك تتم مطالبته بالمبالغ التي أنفقت عليه وفق أحكام هذا النظام.
- د- يلتزم الموظف الموفد قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل في دورة ولم يجتز متطلبات النجاح المقررة لها بدفع المبالغ التي أنفقت عليه.

المادة ٨- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٣٢) من النظام الأصلي بإلغاء عبارة (للمجلس بناء على تنسيب اللجنة المركزية للبعثات والدورات المستند الى توصية الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لوزير بناء على تنسيب الهيئة).

المادة ٩- تعدل المادة (١٣٣) من النظام الأصلي على النحو التالي:-  
أولاً: بإلغاء عبارة ( كلا من رئيس اللجنة المركزية للبعثات والدورات و) الواردة في الفقرة (أ) منها .  
ثانياً: بإلغاء عبارة (اللجنة المركزية للبعثات والدورات) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الوزير بناء على تنسيب الهيئة).

المادة ١٠- يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-  
أولاً: بإلغاء عبارة (اللجنة المركزية للبعثات والدورات) الواردة في المادة (١٣٤) منه والاستعاضة عنها بكلمة (الهيئة).  
ثانياً: بإلغاء عبارتي (اللجنة المركزية للبعثات والدورات) و(رئيس لجنة البعثات والدورات) الواردتين في المادة (١٣٥) منه والاستعاضة عنهما بعبارة (الهيئة) وكلمة (الهيئة) على التوالي.  
ثالثاً: بإلغاء عبارة (اللجنة المركزية للبعثات والدورات) الواردة في المادة (١٣٨) منه والاستعاضة عنها بعبارة (للهيئة).

المادة ١١- تعدل المادة (١٣٩) من النظام الأصلي على النحو التالي:-  
أولاً: بإلغاء عبارة (المادة (١٤٠)) الواردة في البند (١) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (٢٨)).  
ثانياً: بإلغاء عبارة (اللجنة المركزية للبعثات والدورات) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بكلمة (الهيئة).

المادة ١٢ - يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-  
 أولاً: بإعادة ترقيم المواد من (١٣٢) إلى (١٤٠) الواردة فيه  
 لتصبح المواد من (٢٠) إلى (٢٨) منه على التوالي.  
 ثانياً: بإلغاء المواد من (١٤١) إلى (١٧٥) منه.

المادة ١٣ - تعدل المادة (١٧٦) من النظام الأصلي على النحو التالي:-  
 أولاً: بإضافة عبارة (المعين قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل)  
 بعد كلمة (الموظف) الواردة في الفقرة (أ) منها.  
 ثانياً: بإلغاء الفقرتين (و) و(ز) منها والاستعاضة عنهما  
 بالنص التالي:-

و-١- لا يجوز إشغال شاغر الموظف المحال على الاستيداع.  
 ٢- على الرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة  
 لمجلس الوزراء إشغال وظيفة الموظف الذي يشغل  
 أياً من وظائف المجموعة الثانية من الفئة العليا المحال  
 على الاستيداع وفقاً لأحكام هذا النظام.  
 ثالثاً: بإعادة ترقيمها لتصبح المادة (٢٩).

المادة ١٤ - يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-  
 أولاً: بإلغاء المواد من (١٧٧) إلى (١٨٦) منه.  
 ثانياً: بإلغاء نص المادة (١٨٧) منه والاستعاضة عنه  
 بالنص التالي:-

#### المادة ٣٠-

أ- يستمر موظفو الدوائر الذين تم منحهم بدل فرق تسكين  
 قبل نفاذ احكام هذا النظام المعدل في تقاضي هذا البدل.  
 ب- يعتبر بدل فرق التسكين المقرر للموظف قبل نفاذ احكام  
 هذا النظام المعدل نهائياً وغير قابل للتعديل.

ج- لا يصرف بدل فرق التسكين للموظف في الحالات التي لا يتقاضى فيها راتبه الاساسي وعلاواته أو أي نسبة منهما لأي سبب من الاسباب التي ورد النص عليها في هذا النظام أو في نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام ولا يستحق بدل فرق التسكين بالنسبة ذاتها التي حسمت من راتبه الاساسي وعلاواته.

د- يوقف صرف بدل فرق التسكين اذا تم نقل الموظف الى دائرة اخرى بناء على طلبه.

هـ- على الرغم مما ورد في هذا النظام أو أي نظام آخر تحدد الوظائف الاساسية ذات الطبيعة الخاصة في كل من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة بقرار من مجلس الوزراء ويتم تنظيم إجراءات وأسس ومعايير التعيين فيها ومتطلباتها وشروطها وسائر الشؤون المتعلقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الهيئة.

و- ١- يعتبر موظفو وزارة العدل العاملون لدى الأمانة العامة للمجلس القضائي والمكاتب الفنية لدى المحاكم والمعهد القضائي وجهاز التفتيش القضائي عند صدور أول جدول تشكيلات خاص بالأمانة العامة للمجلس القضائي بعد نفاذ هذا النظام المعدل موظفين إداريين في الأمانة العامة للمجلس القضائي وتعتبر خدماتهم لديها استمرارا لخدماتهم في وزارة العدل ويعتبرون منقولين حكما بشواغرهم ومخصصاتهم ودرجاتهم الوظيفية.

٢- يحتفظ الموظفون المشار اليهم في البند (١) من هذه الفقرة بالحوافز والعلاوات والامتيازات الوظيفية المقررة لموظفي وزارة العدل بمقتضى التشريعات النافذة بما في ذلك نظام صندوق التكافل الاجتماعي لموظفي وزارة العدل.

٣- تسري على الموظفين المشار اليهم في البند (١) من هذه الفقرة احكام هذا النظام ونظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام والتعليمات الصادرة بمقتضاهما كما تسري عليهم سائر التشريعات النافذة لشؤون موظفي القطاع العام، وتحقيقا لهذه الغاية يعتبر المجلس القضائي دائرة، ويمارس رئيس المجلس القضائي صلاحيات الوزير والمختص ويمارس امين عام المجلس القضائي صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في تلك التشريعات.

ثالثا: بإعادة ترقيم المادة (١٨٨) منه لتصبح المادة (٣١).

رابعا: بإلغاء المادة (١٨٩) منه.

المادة ١٥- تعدل المادة (١٩٠) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولا: بإضافة الفقرتين (د) و(هـ) إليها بالنصين التاليين:-

د- مع مراعاة أحكام هذا النظام ونظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام لا يعمل بالأنظمة والتعليمات الخاصة بالموظفين التي كانت مطبقة في أي دائرة أخضعت لأحكام نظام الخدمة المدنية بعد ٢٠١١/١٢/٣١.

هـ- لا تصرف علاوة تحسين مستوى المعيشة والعلاوة العائلية المضافة للموظفين الخاضعين لأحكام هذا النظام اعتباراً من ٢٠١٢/١/١ والمقررة بموجب نظام علاوة تحسين مستوى المعيشة والعلاوة العائلية المضافة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ والتعليمات الصادرة بموجبه.  
ثانياً: بإعادة ترقيمها لتصبح المادة (٣٢) منه.

المادة ١٦- يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-  
أولاً: بإلغاء نصي المادتين (١٩١) و(١٩٢) منه والاستعاضة عنهما بالنصين التاليين:-

### المادة ٣٣-

- أ- مع مراعاة المادة (٣) من هذا النظام، تنتهي مدة التجربة للموظف المعين قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه ويتم تجديد العقد أو إنهاء خدمة الموظف في ضوء نتائج تقييم أدائه.
- ب- ينتهي العقد الشامل لجميع العلاوات المبرم قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل بانتهاء مدته وتلتزم الدائرة بإعادة تقييم الوظيفة في ضوء حاجتها لها ويتم تحديد الراتب وفقاً لتعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف الصادرة عن مجلس الوزراء.
- ج- ١- يتم توفيق أوضاع الموظف الملتحق بالدراسة قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل والحاصل على مؤهل علمي جديد أعلى من المؤهل الذي يحمله أو منحه الزيادات السنوية التي كانت مقررة بمقتضى أحكام هذا النظام شريطة أن يكون حاصلًا على الموافقة الخطية من الدائرة وأن يكون موضوع تخصصه متصلاً بحاجتها.
- ٢- تنظم أحكام البند (١) من هذه الفقرة بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الهيئة.

د- يستمر المجلسان التأديبيان المؤلفان وفقا لأحكام هذا النظام بالنظر في الدعاوى التأديبية المحالة إليهما قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل وفقا لأحكام نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام.

هـ- على الموظفين الحاصلين على إذن بالعمل خارج أوقات الدوام الرسمي قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل إنهاء ذلك العمل قبل ٢٠٢٤/١٢/٣١.

و- على الرغم مما ورد في المادة (٥٦) من نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، تمتد الإجازة بدون راتب وعلاوات للموظف الحاصل عليها لغايات الدراسة قبل نفاذ أحكام هذا النظام المعدل إلى حين حصوله على المؤهل العلمي الذي منح الإجازة من أجل الحصول عليه شريطة أن لا تتجاوز كامل مدة الإجازة سنتين لدرجتي الدبلوم العالي والماجستير وخمس سنوات لدرجتي البكالوريوس والدكتوراة.

#### المادة ٣٤-

أ- تطبق أحكام نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام والتعليمات الصادرة بمقتضاه على الموظفين المعينين وفقاً لأحكام هذا النظام في الأمور التي لم ينص عليها فيه.

ب- كل حالة تنشأ عن تطبيق أحكام هذا النظام لم يرد نص عليها فيه تعرض على مجلس الوزراء ليتخذ القرار المناسب بشأنها.

ج- تحل كلمة (الهيئة) محل كلمة (المجلس) وعبرة (رئيس الديوان) حيثما ورد النص عليها في هذا النظام.

ثانياً: بإعادة ترقيم المادة (١٩٣) منه لتصبح المادة (٣٥) منه.

٢٠٢٤/٥/٢٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
الدكتور بشر هاني محمد الخصاونة

نائب رئيس الوزراء للشؤون  
الاقتصادية ووزير دولة لتحديث القطاع العام  
ناصر سلطان حمزة الشريدة

وزير  
الأشغال العامة والإسكان  
المهندس أحمد ماهر حمدي توفيق ابو السمن

وزير  
الشؤون السياسية والبرلمانية  
حديته جمال حديته الخريشه

وزير  
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية  
الدكتور محمد أحمد مسلم الخاليلت

وزير  
الداخلية  
مازن عبد الله هلال الفرايت

وزير  
الثقافة  
هيفاء يوسف فضل حجار النجار

وزير دولة للشؤون القانونية  
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار بالوكالة  
الدكتورة ناسي أحمد ابراهيم نمروقت

وزير  
النقل  
المهندسة وسام وليد توفيق التهموني

نائب رئيس الوزراء  
وزير الإدارة المحلية  
توفيق محمود حسين كريشان

وزير  
المياه والري  
المهندس رائد مظفر رفعت ابو السعود

وزير العدل  
وزير المالية بالوكالة  
الدكتور أحمد نوري محمد الزيادات

وزير الطاقة والثروة المعدنية  
وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة  
الدكتور صالح علي حامد الخرابشت

وزير  
الشباب  
محمد سلامت فارس سليمان النابلسي

وزير  
الصحة  
الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهواري

وزير  
التنمية الاجتماعية  
وقاء سعيد يعقوب بني مصطفى

نائب رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية وشؤون المغتربين  
أيمن حسين عبد الله الصفدي

وزير  
دولة  
المهندس وجيه طيب عبد الله عزابيه

وزير الزراعة  
وزير البيئة بالوكالة  
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات

وزير التربية والتعليم  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور عزمي محمود مفلح محافظت

وزير  
الاقتصاد الرقمي والريادة  
أحمد فاسم ذيب الهناودة

وزير  
الصناعة والتجارة والتمويل  
يوسف محمود علي الشمالي

وزير  
الاستثمار  
خلود محمد هاشم السقاف

وزير  
العمل  
ناديا عبد الرؤوف سالم الروابدة

وزير  
الاتصال الحكومي  
الدكتور مهند أحمد سالم المبيضين